# مؤشرات التنمية المستدامة واثرها في عملية النمو الاقتصادي في العراق

# The Indicators of the Sustainable Development and its Impact on the Economic Growth Process in Iraq

**م.م كميله عبد الواحد هادي** [1]

Assist. Lect. Kamila Abdul-Wahid Hadi

**الخُلاصة**

يعد موضوع مؤشرات التنمية المستدامة من الموضوعات التي ظهرت نتيجة الوتائر المتسارعة لعمليات التنمية الاقتصادية في بلدان العالم وخاصة البلدان النامية مما ادى الى استنزاف كبير للموارد وعمليات التلوث الكبيرة التي الحقت اضرارا بالبيئة، وقد طرح البرنامج الانمائي للأمم المتحدة التنمية المستدامة في تقرير ١٩٩٤ الذي أشار فيه الى ان التنمية المستدامة هي تنمية موالية للناس وموالية لفرص العمل وموالية للطبيعة وهي عملية توازن بين الاعداد البشرية أي انها تحقق حاجات الاجيال الحالية من دون المساومة على قدرة الاجيال القادمة. وقد شهد العراق تطورات واسعة منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٣ وخلال هذه المدة عانى العراق الكثير من المشاكل التي اثرت على بيئته الاقتصادية وكانت السياسات في العراق خاصة السياسة المالية بشقيها الانفاقي والايرادي بعيدة عن وضع أي اعتبار لمؤشرات التنمية المستدامة مما كان اثرها سلبيا على اغلب هذه المؤشرات وبغية الوصول الى هدف البحث.

**الكلمات المفتاحية**: التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، الاقتصاد العراقي.

---

١- مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

## Abstract

Is the topic of sustainable development of the positions that have emerged as a result of the proliferation of events depicting the environment in recent times as a result of the accelerated tempos of economic development processes in the countries of the world, especially developing countries, which led to huge drain of resources and operations of large pollution that damaged the environment, UNDP has put the UN sustainable development in the report of 1994, which pointed out that the sustainable development is the development of a pro-people and pro-jobs and pro-nature, a balancing act between human umbers that is, they check the needs of the present generations without compromising the ability of future generations where this concept includes three values environment, economy and equality.Iraq has seen extensive developments since 1990 and until 2003, and onwards to the year end, and during this period, Iraq has suffered a lot of problems that have affected the economic environment, and the policies in Iraq, especially fiscal policy and in both spending and revenue is far from setting any consideration of the indicators of sustainable development, whichIt had a negative impact on the majority, And to reach the goal

### المقدمة

نظرا لاتساع دور الدولة في نشاطها ووظائفها اعطى مبرراً لزيادة نفقاتها العامة والحصول على الايرادات لتغطية هذه الزيادة في النفقات وبصورة خاصة بعدما أصبحت مسؤوله عن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن محاولاتها الجادة في اعادة توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع هذا من جهه ومن جانب اخر استحوذ موضوع التنمية المستدامة على الاهتمام الكبير للعالم منذ اواخر القرن الماضي ليتبوأ مكانه على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية العالمية وبدأ استخدام هذا المصطلح كثيرا في الادب التنموي المعاصر بوصفها نمطاً تنموياً يتصف بالعقلانية والرشادة كونها تتعامل مع الانشطة الاقتصادية التي تهدف الى النمو من جهة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهه اخرى وقد اصبح العالم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي التي تعالج مشاكل التخلف وهي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

### مشكلة البحث:

التراجع في مؤشرات التنمية المستدامة السبب في التراجع في عملية النمو الاقتصادي في العراق وتُعد هذه المشكلة نتاجاً تاريخياً لمراحل مختلفة من الأداء الاقتصادي الذي يعبر عنه بالنمو الاقتصادي، فضلاً عن أنها تمثل تحدياً يواجهه واضعو السياسات الاقتصادية.

### اهمية البحث:-

نظرا لأوضاع التي يمر بها الاقتصاد العراقي والتدهور في مؤشرات التنمية المستدامة، تستدعي منا دراسة العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية المستدامة وبهدف معرفة الترابط بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية المستدامة عند وضع السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل من الاثار السلبية التي تولدها هذه السياسة على التنمية المستدامة.

### هدف البحث:-

يهدف البحث إلى المساهمة في قياس وتحديد اتجاه العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٣)، لتكون عوناً في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة تحقيق النمو الاقتصادي في البلد.

### فرضية البحث:-

يفترض البحث أن هناك علاقة سببية قوية بين النمو الاقتصادي و مؤشرات التنمية المستدامة في العراق في حالة كون السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة تركز في أساسياتها على إحداث التنمية المستدامة وذلك خلال المدة (١٩٩٠- ٢٠١٣).

### أسلوب البحث:-

اعتمدت الباحثة أسلوب الجمع بين الأسلوبين الوصفي (الاستقرائي النظري) والتحليلي القياسي في دراسة البحث.

### الحدود الزمكانية للبحث:-

اعتمدت الباحثة سلسلة زمنية حدّها (٢٤) عاماً أي للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٣) للتحري عن اثر مؤشرات التنمية المستدامة في عملية النمو الاقتصادي في العراق.

### منهجية البحث:-

أملت الفرضية المطروحة الاعتماد في منهجية البحث على التحليل النظري المستند إلى النظرية الاقتصادية، فضلاً عن الأسلوب الكمي التحليلي في البحث باستخدام اختبار سببية لكرانجر (Granger Causality)، لتوضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات المستدامة، مرتكزاً على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث.

## هيكلية البحث:-

للإحاطة العلمية بموضوع البحث وتحقيقاً لهدفه واثباتاً للفرضية حصل تقسيمه على ثلاثة مباحث:- فأما المبحث الأول يتناول منهجية البحث والمبحث الثاني تناول الجانب النظري لمؤشرات التنمية المستدامة واثرها في النمو الاقتصادي العراقي والمبحث الثالث الجانب العملي.

## المبحث الاول:- التنمية المستدامة:- إطار مفاهيمي (Sustainable Development).

### اولاً:- مفهوم التنمية المستدامة

يعد كل من سولو (Solow) وهارتويك (Hartwick) من اوائل الاقتصاديين المنظرين لمفهوم التنمية المستدامة، وهذا من خلال ما اطلق عليه قاعدة سولو- هارتويك. حيث ترى هذه القاعدة انه لتأمين منهج مستدام للتنمية ينبغي ان يتم استثمار ريع الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد للبلد في اشكال اخرى لرأس المال، اي انه عند اي نقطة من الزمن ينبغي ان تساوي قيمة الاستثمار مع قيمة الريع المحصل عليه من استخراج الموارد الطبيعية [٢].

وتحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي اثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهير في السبعينات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى التوازنات الجوهرية في الانظمة البيئية، فقد انتشر استعمال هذا المفهوم فضلا عن اسباب اخرى منها تكاثر الاحداث المسيئة وارتفاع درجة التلوث.

إن مفهوم التنمية المستدامة قد ظهر إلى حيز الوجود في بداية الثمانينات اهتماماً فكرياً وعلمياً متجددين وبرز في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة على الموارد الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة الذي صدر عام ١٩٨١ تحت عنوان (الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة). وتطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل اكبر على اثر التقرير الموسوم (مستقبلنا المشترك) الذي اعدته اللجنة الدولية للتنمية والبيئة في عام ١٩٨٧. ويشار اليها ايضا باسم لجنة برونتلاند ايمانا بمؤيدتها، الذي كان يقصد به تنمية مبنية على التيسير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية مع رهن مستقبل الاجيال القادمة. وعلى اساس هذا التقرير عقد مؤتمر ري ودي جانيرو في البرازيل في عام ١٩٩٢ والذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع والذي اخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي والإنساني والتنموي وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصلاح

٢- شكوري محمد وشيبي عبد الرحيم، العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول، دراسة حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثاني، المجلد الخامس عشر، يوليو، ٢٠١٣، ص ١٥.

البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهه اخرى [٣]. وفي عام ٢٠٠٢ في قمة جوهانسبورج بجنوب افريقيا تم التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عمل لدعم التنمية المستدامة للعالم ليس فقط على القضايا البيئية وانما ايضا تشمل قضايا اجتماعية واقتصادية وكان هذا التحول مدفوعا باحتياجات البلدان النامية وتأثرها بالأهداف الانمائية للألفية، والتكامل بين ركائز التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ومراعاة التخفيف من وطأة الفقر وتغير انماط الانتاج والاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية من النضوب[٤]. وفي عام ٢٠٠٣ اكدت لجنة حقوق الانسان للمفوضية العليا للامم المتحدة لحقوق الانسان على العلاقة الموجودة بين حقوق الانسان والبيئة والتنمية المستدامة[٥]. وقد تمحور مؤتمر قمة ريو في جدول اعمال القرن ٢١ في تسليط الضوء على الاطار المؤسسي للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وكونهما الدعائم الاساسية لمسيرة التنمية المستدامة[٦].

## ثانياً:- اهداف التنمية المستدامة [١]:

١- الانتاجية:- وتعني توفير الظروف المناسبة للبشر لكي يتمكنوا من رفع انتاجيتهم من خلال اشراكهم في عملية توليد الدخل وفي العمالة.

٢- العدالة الاجتماعية والإنصاف:- وتعني مساواة الافراد في الحصول على الفرص نفسها، ولبلوغ ذلك لابد من اشراك جميع مكونات المجتمع في مختلف الفرص المؤدية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحيث تكون متاحة للجميع.

٣- الاستدامة:- وتتضمن الاستدامة في ضمان حصول البشر على فرص التنمية مع مراعاة الاجيال المقبلة، والأخذ بمبدأ التضامن بين الاجيال عند رسم السياسات التنموية.

٤- التمكين:- ويعني ان تكون التنمية من صنع البشر لا من اجلهم فحسب، وهذا يتحتم مشاركتهم مشاركة فاعلة في صنع القرارات السياسية المتعلقة بحياتهم وتنفيذها الى حيز الواقع، ولضمان النجاح لابد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والمجالات.

---

٣- علي عبد الله احمد، دوافع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي ' مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد ١٠، المجلد ١٤، تشرين الثاني،٢٠٠٧، ص٢٩٥.

4- John Drexhaye and Deborah Murphy,sustainable Development from Brundtland to Rio 2012,international institute for sustainable development, 2010, p 8.

٥- على عبد الله احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥.

٦- عمار مجيد كاظم، التنمية المستدامة في الاقتصادات العربية بين الواقع والطموح، المؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان (التنمية المستديمة من اجل اقتصاد عراقي متطور) ١٦ -١٧ /٥ /٢٠١٢، الجامعة المستنصرية، ص٣٩٨.

-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، الاولويات الاقليمية والعالمية، الامم المتحدة،٢٠١١،ص٤.

**ثالثاً:- اهمية التنمية المستدامة [٧]:-**

١- ايقاف تبديد الموارد:- وذلك من خلال اجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين مستوى الكفاءة واحداث تغير جذري في اسلوب الحياة.

٢- الحد من التفاوت في توزيع الدخول:- وذلك لان لتوزيع الدخل والثروة في المجتمع اثرا جوهريا على النمو الاقتصادي في حد ذاته ولذلك ينبغي الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية.

٣- المساواة في توزيع الموارد:- إذ اصبح عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من الدول الفقيرة والغنية، وتتمثل هذه المسؤولية في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الافراد جميعا اقرب الى المساواة اذ ان الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الموارد الطبيعية الاخرى يمثل حاجزا امام التنمية.

٤- وكذلك يجب تقليص الانفاق العسكري وتحويل الاموال من الانفاق على الاغراض العسكرية الى الانفاق الى احتياجات التنمية.

٥- الاسلوب الديمقراطي في الحكم:- ويعد من اهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة توفر الحكم الصالح للمجتمع ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي على ان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع الافراد في المجتمع، لذلك فان اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الاساسية للتنمية.

٦- اهمية توزيع السكان:- وتعني النهوض بالتنمية الفردية للمساعدة على ابطاء حركة الهجرة من الريف الى المدن الكبيرة لما لها من عواقب بيئية وخيمة وكذلك اتخاذ تدابير سياسية خاصة من خلال اعتماد تكنولوجيات تؤدي الى تقليص الاثار البيئية للتحضر، وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخططة من اجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالاراضي الزراعية وتخفيف حدة التلوث في المدن الكبرى.

٧- التعليم والصحة:- اذ ان هدف التنمية البشرية المستدامة هو توفير الاحتياجات الاساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة واكتساب وتطوير المعارف للافراد من اجل المساهمة في استدامة التنمية.

٨- حماية الموارد الطبيعية:- وتعني استخدام الاراضي الزراعية وإمدادات المياه استخدام كفوء، وكذلك تبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يتطلب تجنب الاستخدام المفرط للأسمدة الكيمائية

٧- عبد السلام اديب، ابعاد التنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد ٣٣٣،٢٠٠٢، ص٨.

والمبيدات حتى لاتؤدي الى تدهور الانهر والبحيرات واستخدام الري استخداماً امثل واجتناب تمليح اراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

٩- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:- اذ يشكل الاحتباس الحراري احد اهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة لما يرافقه من تغيرات تتمثل بزيادة الجفاف وإتلاف الاراضي والمحاصيل الزراعية وكذلك انتشار الاوبئة بين الحيوانات والنباتات والإنسان وحدوث موجات من العواصف والفيضانات. فالهدف الاساسي للتنمية المستدامة العمل على ايجاد بيئة خضراء خالية من التلوث وحماية البيئة من جميع الاثار السلبية لجميع المخلفات.

١٠- استخدام التكنولوجيا النظيفة:- وتعني التنمية المستدامة هنا التحول الى تكنولوجيا انظف وأكفا وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية الى ادنى حد، وينبغي ان يتمثل هذا الهدف في عمليات او نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات او ملوثات اقل وتعيد تدوير هذه النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية وتسانده، وسن قوانين خاصة بفرض عقوبات في هذا المجال وتطبيقها، وعادة ما تستخدم البلدان النامية تكنولوجيا اقل كفاءة واكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيا المتاحة في البلدان الصناعية، ومن شأن التعاون التكنولوجي استخدام تكنولوجيا انظف واكفا تتناسب مع الاحتياجات المحلية، وسد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية من دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة وان يزيد الانتاجية الاقتصادية [٨].

## المبحث الثاني:- مؤشرات التنمية المستدامة واثرها في النمو الاقتصادي

### أولاً:- المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة واثرها في النمو الاقتصادي

#### ١- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يمثل هذا المؤشر احد المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس متانة الاقتصاد وتقييم الاداء وعُنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر بعده مؤشراً تنموياً يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات فضلاً عن عدالة التوزيع ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية على العدد الكلي للسكان ولا يكشف هذا المؤشر توزيع الدخل بين السكان فعلياً بالتساوي كما انه يفقد أهميته كلما كبرت نسبة السكان الذين يبعد دخلهم الفعلي عنه كثيراً إلاَّ أنه عنصر مهم من عناصر نوعية الحياة

٨- اسماء جاسم محمد، التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الامن الغذائي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٩٣، المجلد الاول،٢٠١٢، ص٤٢٩- ٤٢٩

بحسب الأمم المتحدة (١) ومن خلال الجدول (١) كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (١٢٧٧,٢) دينار في عام ١٩٩٠ واخذ يتذبذب ما بين الزيادة والنقصان الى عام ٢٠٠٢ الا انه انخفض بنسبة كبيره عام ٢٠٠٣ حيث بلغ (١١٢٣٢٢٦) دينار بسبب الحرب على العراق وتوقف عمليات التصدير وكذلك عمليات التخريب والدمار في معظم القطاعات الاقتصادية.

جدول (١) المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق للمدة ١٩٩٠– ٢٠١٣ مليون دينار

| السنه | الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار) ١ | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دينار) ٢ | الصادرات (مليون دينار) ٣ | الاستيرادات (مليون دينار) ٤ | العجز او الفائض في الحساب التجاري (مليون دينار) ٥ | صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع % ٦ | نسبة المساعدات الرسمية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي % ٧ | صافي الاستثمار الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٢٣٢٩٦,٨ | ١٢٧٧,٢ | ١٠٤٢١٠ | ٤٨٣٣٠ | ٥٥٨٨٠ | 215.6218 | | ١,٨ |
| ١٩٩١ | ٢١٣١٣ | ١١٥٧,٢ | ٤٨٦٩,٧ | ٤٢٢٩ | ٦٤٠,٧ | 115.1502 | | -١٤,٥ |
| ١٩٩٢ | ٥٦٨١٤ | ٢٩٩٨,٢ | ١٢٧٨٠,٦ | ١٢٦٥٠,٤ | ١٣٠,٢ | 101.0292 | | ١٥,٧ |
| ١٩٩٣ | ١٤٠٥١٨ | ٧٢١٤,٢ | ٣٤٨٧٦,٢ | ٣٩٤٤٩,٤ | -٤٥٧٣,٢ | 88.40743 | | ٠,٦٥ |
| ١٩٩٤ | ٧٠٣٨٢١ | ٣٥١٧٨.٨ | ١٧٨٢٩٩.٤ | ٢٢٤٨٧٨ | -٤٦٥٧٨,٦ | 79.28717 | | -٠,٠٠٤ |
| ١٩٩٥ | ٢٢٥٢٢٦٤ | ١٠٩٦٧٣,٩ | ٧٠٩٦٠٨.٦ | ١٠٣١١٨٤ | ٣٢١٥٧٥.-٤ | 68.81494 | | ٠,١٢ |
| ١٩٩٦ | ٢٥٥٦٣٠٧ | ١١٨٠٢٨,٠ | ٥٨٨٥١٠ | ٥٧٥٦٤٠ | ١٢٨٧٠ | 102.2358 | | -١,٦ |
| ١٩٩٧ | ٣٢٨٦٩٢٥ | ١٣٨٥٨٠ | ٣٤٥٣٤٦٦٧. | ١١٢٥٣١٥ | ٢٣٢٨١٥١٧. | 304.7059 | | ٠,٠٣ |
| ١٩٩٨ | ٤٦٥٣٥٢٤ | ٢٠٤٩٨٢ | ٦٤٤١١٢٠ | ١٤٦٢٨٦٠ | ٤٩٧٨٢٦٠ | 440.3101 | | ٠,١٥ |
| ١٩٩٩ | ٦٦٠٧٦٦٤ | ٢٨٢٥٩٦ | ١٠١١٢٤١٦ | ٢٤٢٣٥٨٨ | ٧٦٨٨٨٢٨ | 417.2498 | | -٠,١١ |
| ٢٠٠٠ | ٧٩٣٠٢٢٤ | ٣١٩٥٩٩ | ١٨٣٥٠٢٤٧ | ٣٤٣٧٣٣٠ | ١٤٩١٢٩١٧ | 533.8518 | | ٠,٠٤ |
| ٢٠٠١ | ٤١٩٤٥١٣٨ | ١٦٩٠٤٥٠ | ٢٤٨٣٠٢٨٠,٩ | ٢٣٦٦٣٦٢١,٧ | ١١٦٦٦٥٩٢. | 104.9302 | | -٠,٠١ |
| ٢٠٠٢ | ٤١٠٢٢٩٢٧ | ١٦٠٤٦٥١ | ١٩٠٠٤٦٢٢,٧ | ١٧٩٦٣٨٩٠,١ | ١٠٤٠٧٣٢٦. | 105.7935 | | -٠,٠٠٤ |
| ٢٠٠٣ | ٢٩٥٨٥٧٨٨ | ١١٢٣٢٢٦ | ١٨٨٠٠٦٨٩,٦ | ١٨٤٧١٧٦٣,٢ | ٣٢٨٩٢٦.٤ | 101.7807 | ٩,٥ | ٠ |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ٤٧٥٨٦٥٤ ٣ | ١٧٥٣٤ ٣٧ | ٢٥٨٧٧٩٣ ٠ | ٢٩٧٢٩٦٨ ٧,٧ | ٣٨٥١٧٥٧ -٧. | 87.044 07 | ٢٣,٤ | ٠,٧٨ |
| ٢٠٠٥ | ٦١٦٧٣٤٨ ٩ | ٢٢٥٢٧ ٤٨ | ٣٥٢٣٨٠٣ ٣,٨ | ٣٣٦٠٩٩١ ٧,٥ | ١٦٢٨١١٦ ٣. | 104.84 42 | ١١,٢ | ٠,٩٦ |
| ٢٠٠٦ | ٩٥٥٨٨٤٢ ٢ | ٣٤٠٦٠ ٨٦ | ٤٠٤٥٠٩٢ ٥ | ٢٦٤٥٩٣٢ ٢,٥ | ١٣٩٩١٦٠ ٢,٥ | 152.87 97 | ٦,٩ | ٠,٤٢ |
| ٢٠٠٧ | ١١١٤٥٥٨ ١٣ | ٣٨٧٨٠ ٧٢ | ٤٨٠١١٩٤ ٠ | ٢٢٨٢٢٥٦ ٠ | ٢٥١٨٩٣٨ ٠ | 210.37 05 | ١,٥ | ١,٠٣ |
| ٢٠٠٨ | ١٥٧٠٢٦٠ ٦٢ | ٥٣٣٥٧ ٥٩ | ٦٣٣٦٠١٩ ٥,٢ | ٤١٥١٥٢٨ ٧,٢ | ٢١٨٤٤٩٠ ٨ | 152.61 89 | ٢,٣ | ١,٤٢ |
| ٢٠٠٩ | ١٣٠٣٣٠٢ ١١ | ٤٣٢٠٨ ٦٣ | ٤٥٦٢٢٦٢ ٩ | ٤٤٤٧٧١٩ ٩ | ١١٤٥٤٣٠ | 102.57 53 | ٢,٥ | ١,٤٤ |
| ٢٠١٠ | ١٧١٩٥٦٩ ٧٥ | ٥٥٥٣٨ ٠٧ | ٥٤٥٦٨٨٠ ٠ | ٣٣٠٦٣٠٣ ٠ | ٢١٥٠٥٧٧ ٠ | ١٦٥,٠٤ ٤ | ٢,٠ | ١,٠٧ |
| ٢٠١١ | ٢١١٣٠٩٩ ٥٠ | ٦٦٥٣٣ ٣٥ | ٨٢٨٥٠٠٤ ٠ | ٤٢٣٤٢٣٠ ٠ | ٤٠٥٠٧٧٤ ٠ | ١٩٥,٦٦ ٥ | ٢,٦ | ١,١٦ |
| ٢٠١٢ | ٢٤٥١٨٦٤ ١٨ | ٧٥٢٦١ ٣٤ | ١١٠٠٥٩٩ ٠٦ | ٦٥٥٦٨٨٤ ٤ | ٤٤٤٩١٠٦ ٢ | ١٦٧,٨٥ ٣ | ٠,١ | ١,٥٧ |
| ٢٠١٣ | ٢٦٧٣٩٥٦ ١٤ | ٨٠٠١٧ ٨٣ | ١٠٤٤١٥٣ ٠٠ | ٧١١٢٦٠٠ ٠ | ٣٣٢٨٩٣٠ ٠ | ١٤٦,٨٠ ٣ | | ١,٢٤ |

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على

١- نوزاد عبد الرحمن الهيتي،التنمية المستدامة الاطار العام والتطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الطبعة الاولى، ٢٠٠٩.ص٥١

٢- اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، تحليل النتائج، الامم المتحدة ٢٠٠١. ص ١١

٣- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء،مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٣، ص١٤٥

٤- البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للاحصاء والابحاث،المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، ٢٠٠٣.

٥- صندوق النقد العربي،نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ٢٠٠٠- ٢٠٠٩، العدد ٣١،٢٠١١، ص١٤.

٦- البنك الدولي، بنك البيانات العالمي، مؤشرات التنمية العالمية.

٧- الاعمده 5،٦، ٨ احتسبت من قبل الباحثة.

الا انه بعد عام ٢٠٠٣ اخذ متوسط نصيب الفرد يتزايد وبمعدلات كبيرة الى ان وصل عام ٢٠١٣ ما يقارب (٨٠٠١٧٨٣) دينار ولم يشهد خلال هذه الفترة سوى انخفاض في عام ٢٠٠٩ وهذا الانخفاض سببه الازمة المالية العالمية والتي ادت الى انخفاض اسعار النفط ومع أن هذا المؤشر لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً لأنه لا يتضمن المتغيرات البيئية في الحسابات القومية من جهة فضلا عن كونه لا يكشف

توزيع ذلك الدخل فعلياً بين السكان بالتساوي (١) والشكل الآتي يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة.

شكل (١) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

مليون دينار

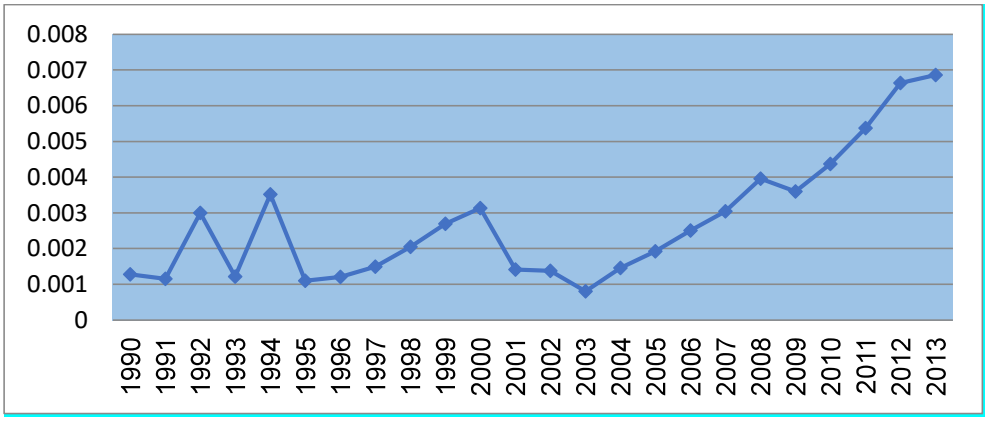


الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (١)

## ٢– صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع

هذا المؤشر يبين العلاقة بين الاقتصاد المعني مع الاقتصادات الأخرى في العالم ومكونات المؤشر هي الصادرات والاستيرادات ويعكس هذا المؤشر التغير في سعر الصرف والقدرة التنافسية الدولية وتحرير التجارة بشكل عام قد يكون له آثار إيجابية على التنمية المستدامة من خلال تحفيز التنوع الاقتصادي وتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتشجيع نقل التكنولوجيا المبتكرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن يكون لهذا المؤشر آثار سلبية وذلك من خلال زيادة الاستخدام غير المستدام للموارد (استنزاف الموارد) وذلك عندما لا تكون التكاليف البيئية للإنتاج في الحسبان (٢) ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال قسمة صادرات السلع على ورادات السلع مضروبا في ١٠٠ %.

من خلال الجدول (١) نلاحظ ان العراق سجل فائضا طوال سنوات الدراسة ولم يعانِ من العجز سوى في اربع سنوات إلاَّ أن هذا الفائض في الميزان التجاري لا يعكس الطبيعة المتنوعة للاقتصاد العراقي إذ إنَّ الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب اي اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأساس ولو قدر أن يحتسب الميزان التجاري من دون الصادرات النفطية لشكل عجزاً في الميزان التجاري طوال مدة الدراسة ولكن على العموم يبقى هذا المؤشر يبين مدى قدرة البلد على الاستمرار بالاستيراد دون حدوث عجز ويرجع سبب الانخفاض الشديد للصادرات العراقية غير النفطية إلى انخفاض أعداد المنشآت الصناعية وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المتردية وتوقف العديد من المنشآت عن العمل

وسرقة العدد الآخر منها إضافة إلى تردي اوضاع القطاع الزراعي إذ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع كمتوسط للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٠ ما نسبته نحو(٧%) من الناتج المحلي الاجمالي بعد أن كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو(٢٥%) مطلع الخمسينات من القرن الماضي هذا كله أدى إلى انخفاض الصادرات غير النفطية ونظراً للوفرة النفطية في العراق فان ذلك جعله يركن إلى النفط بعيداً عن وضع ستراتيجيات لتنويع الاقتصاد العراقي من خلال تطوير القطاع الصناعي والزراعي وجعلهما يساهمان مساهمة فعالة في الصادرات العراقية [٩].

شكل (٢) صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع في العراق نسبة مئوية

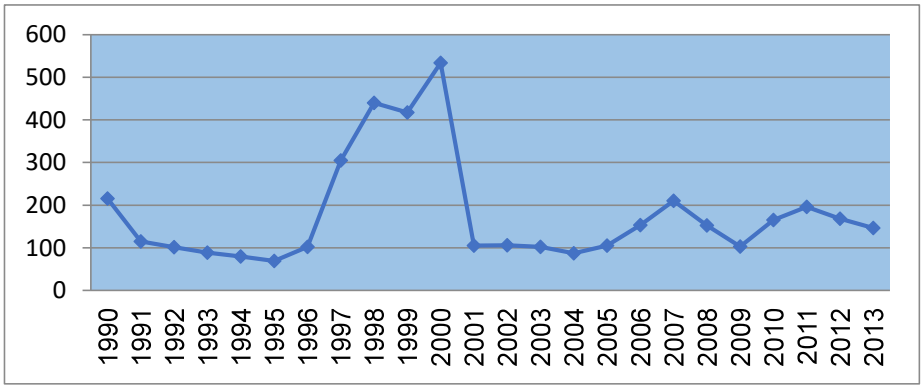


الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

## ٣- صافي الاستثمار الاجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي

يعرف صافي الاستثمار الاجنبي بأنه شكل من اشكال تدفقات رأس المال الذي ينقسم على قسمين (استثمار اجنبي مباشر وهو عبارة عن تمويل لمشاريع القطاع الحقيقي) و (استثمار اجنبي غير مباشر وهو ينصرف الى الاستثمار في المحافظ الاستثمارية) ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:- صافي الاستثمار الاجنبي = صافي الاستثمار المباشر / الناتج المحلي الاجمالي مضروبا في (١٠٠) ويقيس هذا المؤشر التحفيز في التنمية الاقتصادية وهو عنصر هام في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الذي يهدف إلى زيادة شراكتها في الاقتصاد العالمي وهو عنصر مالي مهم في تسريع وتيرة التنمية (١) ويتضح من خلال الجدول (١) ان نسبة الاستثمار الاجنبي في العراق هي منخفضة جدا وحتى في بعض الاحيان كانت سالبة مما يدل على هروب الاموال واستثمارها بالخارج وخاصة في عام ١٩٩١ حيث كان صافي الاستثمار كنسبة من

٩- ١-ايوب انور حمد سماقه، البيئة والتنمية المستدامة، مكتب التفسير للنشر والاعلان،الطبعة الاولى، العراق،٢٠٠٦. ص ١٨٤
United Nation, indicators of sustainable development, guidelines and method- logies, UN, New York, 2010.211-2

٣-اسامه علي كاظم، تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان مختاره للمده ١٩٩٠ – ٢٠٠٩، اطروحة دكتوراه غير منشوره مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد،جامعة الكوفة،٢٠١٢.: ١٤١ -١٤٢

الناتج المحلي الاجمالي (- ١٤,٥%) وكذلك في عام ١٩٩٦ حيث بلغت النسبة (- ١,٦ %) ولكن هذه النسبة كانت موجبة

فيما بعد عام ٢٠٠٣ ولحد ٢٠١٣ ووصلت اعلى مستوى لها عام ٢٠١٢ حيث كان صافي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (١,٥٧%) وبشكل عام فأن الاستثمار الاجنبي في العراق منخفض، ويمكن ايجاز أهم الاسباب التي أدت إلى انخفاض الاستثمار الاجنبي بالعراق إلى الآتي:-

أ-انعدام الشفافية (Transparency):- ان البيئة الاقتصادية العراقية تفتقر الى الشفافية التي لها اهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسية واصحاب رأس المال ويقصد بالشفافية هي المعلومات التي تساعد الشركات والمستثمرين على امكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار

ب- عدم وجود اسواق مالية متطورة:- ان السوق المالية هي ممول رئيس الى شركات قطاع الاعمال وهي السبيل المفضل الذي يلجأ اليه المستثمرين و الشركات لتمويل انشطتهم الاستثمارية والافتقار الى الاسواق المالية او ضعفها او عدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الاجنبي [١٠].

2-سامي عبيد التميمي، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظره خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. ص٢١٢.

ج- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق:- أن اهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية المباشرة في اي دولة كانت متقدمة أم نامية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني إذ إن انعدام الامن هو العدو الاول للاستثمار الاجنبي الخاص في العراق [١١].

د- ان القيام بالمشاريع لا يتطلب توفر الاموال الاستثمارية وانما يتطلب وجود عوامل اخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة التي تتضمن مواد البناء والمقاولين والإداريين والبنى التحتية والمكائن وان وجود المشاريع الاستثمارية يتطلب زيادة الطلب على هذه العوامل وان قلة الموجود من تلك العوامل يؤدي الى رفع اسعارها وبالتالي زيادة التكاليف وهبوط العائد مما يجعل هذه المشاريع قليلة الجدوى [١٢].

هـ- معدلات التضخم العالية في الاقتصاد العراقي:- أن التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اذ ان التضخم يعطل الية الاسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة

10- United Nation, indicators of sustainable development, guidelines and method- logies, UN, New York, 2010.213

١١- سامي عبيد التميمي، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظره خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. ص٢١٢.

١٢- المصدر السابق نفسه،ص ٢١١.

النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار ويتبع تلك الاختلالات في الاسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف الانتاج والارباح المتوقعة.

### ٤– نسبة المساعدات الرسمية من الناتج القومي الاجمالي

تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح والقروض الميسرة التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية خلال سنة مقسومة على الناتج القومي الإجمالي مضروبا في ١٠٠ ويعد هذا المؤشر مقياساً مهما لمدى مساهمة الدول في تحقيق الشراكة الدولية في التنمية، حيث يقيس مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى تحقيق التنمية الدولية (المعهد الدبلوماسي، ٢٠١٣:٤٢) وعندما يجري قياس تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية من الدول المانحة فان هذه المساعدات تتضمن المدفوعات الثنائية الجانب من صناديق الامتيازات للدول النامية وللمؤسسات المتعددة الاطراف [١٣] ونلاحظ من خلال الجدول (١) ان اعلى نسبة للمساعدات كانت في عام ٢٠٠٤ حيث بلغت (٢٣,٤%) من الناتج القومي الاجمالي نتيجة للأضرار التي لحقت بالعراق جراء الحرب والديون الكثيرة التي ترتبت بذمته الا ان هذه النسبة بدأت تنخفض نتيجة ارتفاع اسعار النفط واطفاء معظم الديون على العراق حيث وصلت هذه النسبة عام ٢٠١٢ الى (٠,١ %).

### ثانياً:– المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة

### ١– مؤشر الفقر البشري

ويعد قياس الفقر البشري من اعقد المسائل التي تواجه الباحثين وذلك لوجود صعوبات فنية تتعلق بعدم كفاية البيانات كسلسلة زمنية تصلح لبيان التغير فيه أو المقارنة ولأسباب منهجية تتعلق بتحديد مفهوم الفقر ويعرف الفقر بأنه انخفاض الدخل عن المستوى المطلوب للحصول على الغذاء (فقر مدقع) أو الانخفاض عن المستوى المطلوب في الإنفاق على الغذاء والصحة والتعليم (فقر مطلق) وهذان النوعان يمكن تحديدهما بخط يسمى خط الفقر فإذا كان الناس أسفل هذا الخط فهم فقراء اما اذا كان الناس فوق هذا الخط فهم غير فقراء وقد قدرت نسبة السكان في العراق الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (٢٧,٥ %) في عام ١٩٩٠ ثم تراجعت في عام ٢٠٠٥ الى (٢٣%) وادت الزيادة في رواتب القطاع الحكومي في عام ٢٠٠٧ الى انخفاض النسبة الى (٤,٩ %) [١٤]. ويعد مؤشر الفقر البشري في العراق من المؤشرات الضعيفة للتنمية المستدامة خصوصاً وان هذا المؤشر يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر معدل البطالة إذ كلما

---

١٣– نعمان عباس ندا الحياني، سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق، هيئة التعليم التقني، مجلة الدنانير، العدد الثالث، ٢٠٠٩، ٥٢– ٥٣

١٤– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٣، ص١٤٥.

ارتفع معدل البطالة ارتفع معدل الفقر وبما أن البطالة مرتفعة في العراق فسوف يبقى معدل الفقر مرتفعاً ما لم تكن هناك سياسات اقتصادية منضبطة لخلق فرص العمل وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي فضلا عن خلق مناخ استثماري جيد للشركات الأجنبية باستقدامها للعمل في العراق كذلك يرتبط الفقر بهيكل النمو الاقتصادي وخصائص سوق العمل وعدم وجود موارد مالية كافية لدعم برامج الرعاية الاجتماعية ولذلك يجب أن تنصب جهود التخفيف من حدة الفقر على معالجة الأسباب الهيكلية للبطالة والتوزيع غير المتكافئ للدخل والثروة وينبغي أن تستهدف السياسات الاجتماعية والاقتصادية فئات الدخل المنخفض استهدافاً فعالاً ابتغاءً لتحسين توزيع الثروة من خلال توليد فرص اقتصادية أفضل في المناطق الريفية وتعزيز الرعاية الاجتماعية وتشجيع العمالة وتكافؤ الفرص وينبغي أيضاً أن يعاد النظر في أعباء الديون التي ترهق كاهل البلد مع توخي إدارة الديون برشد وفعالية وينبغي كذلك زيادة استخدام مزايا وآليات تخفيف الديون كمبادلات الديون بخدمات تحسين البيئة بوصفها أداة للتحرك في اتجاه التنمية المستدامة [١٥].

وهناك عوامل عديدة تقف خلف الفقر في العراق منها [١٦]:-

أ- العقوبات الاقتصادية للمدة من (١٩٩٠-٢٠٠٣) فبعد عام ١٩٩٠ تدهورت وتراجعت فاعلية مؤسسات الدولة إذ فاقمت حقبة العقوبات من حالة الخلل في توزيع الدخل القومي وازدادت الفجوة اتساعاً بين الفقراء والأغنياء.

ب- الحروب التي خاضها العراق منذ الحرب العراقية الإيرانية إلى حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ والتي أدت إلى تدهور طبيعة المجتمع العراقي إذ أصبح الفقر والحاجة المتزايدة السمتين الأساسيتين للعوائل والأفراد العراقيين.

ج- طبيعة النظام السياسي وتعامله مع المجتمع وسوء تصرفه بموارد المجتمع الاقتصادية.

د- اما ما بعد الاحتلال فعلى الرغم من التحسن في عموم المستويات المعيشية إلاَّ أن عدم الاستقرار الأمني وما ترتب عليه من تصعيد العنف الطائفي و التهجير القسري للعوائل والاضطرار للنزوح تاركين منازلهم وأملاكهم لينقذوا حياتهم، أضف إلى ذلك أحداث العنف المتصاعد وما أدى إليه من سقوط عشرات آلالاف من الضحايا كل ذلك ترتب علية زيادة حدة الفقر في العراق.

---

١٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، آثار الفقر والبطالة على التنمية في منطقة الأسكو، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوها نسبرغ ٢٦ / آب، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، ص٩.

١٦- اسامه علي كاظم، تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان مختاره للمده ١٩٩٠ -٢٠٠٩، اطروحة دكتوراه غير منشوره مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد،جامعة الكوفة،٢٠١٢، ص ١٤٣.

## ٢- معدل البطالة:-

البطالة في واقع الامر هي عدد الاشخاص العاطلين الذين يبحثون عن عمل بعمر ١٥ سنه فأكثر مقسوما على عدد السكان النشطين اقتصاديا مضروبا في ١٠٠ % [١٧] وهي مقياس لمدى توفر اليد العاملة غير المستغلة في البلد وهو على صلة بالتنمية المستدامة لأن البطالة واحدة من الأسباب الرئيسة للفقر في البلد ومن أولويات التنمية المستدامة هي معالجة الفقر الذي يعد من المؤشرات الاجتماعية المهمة للتنمية المستدامة ويمكن ملاحظة معدلات البطالة من خلال الجدول (٢) حيث كان معدل البطالة عام ١٩٩٠ ما يقارب (١٩,٩ %) ثم اخذ بالهبوط ولكن بمعدل قليل جدا حتى عام ١٩٩٩ حيث وصل الى(١٨,٢ %) اي على طول تسع سنوات لم ينخفض سوى (١,٧ %) الا ان اعلى مستويات لمعدل البطالة كانت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ حيث بلغت معدلات البطالة (٢٩,٩%) و (٢٨,٧ %) على التوالي وهذا ناتج عن الحرب على العراق وتسريح افراد القوات المسلحة وتخريب معظم المصانع في العراق، وبعد عام ٢٠٠٤ اخذت معدلات البطالة بالانخفاض الى ان وصلت الى ادنى مستوى لها عام ٢٠١٢ حيث بلغت(١٥,١%) ويمكن بيان أهم الاسباب التي ادت إلى زيادة معدلات البطالة في العراق بالاتي [١٨]:

١- تبني السياسات النقدية و المالية التوسعية في فترة العقوبات الاقتصادية و تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم و تدهور مستويات المعيشة.
٢- تخفيض الإنفاق على قطاعات التعليم و الصحة مما ترتب على ذلك انخفاضاً في كفاءة التعليم وازدياد معدلات التسرب المدرسي وتدهور إنتاجية رأس المال البشري ومن ثم تعرض فرص التشغيل إلى أضرار فادحة.
٣- تعرض اغلب المشاريع الإنتاجية العامة و الخاصة إلى الخسائر مما تسبب في تسريح العاملين في هذه القطاعات.
٤- غياب التنسيق بين التعليم و مخرجاته و سوق العمل حيث إن العلاقة بين التعليم و سوق العمل من ناحية الجودة و نوع المناهج الدراسية لم تكن عددية ولا نوعية فحسب و إنما هي علاقة متحركة (ديناميكية) فالتعليم يفترض مستقبلا إن حركية الاقتصاد تتجه نحو التقدم و الازدهار وليس التراجع والركود.

---

١٧- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٣، ص ١٢٧.
١٨- حنان عبد الخضر وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي والاثار الفعلية والمعالجات المقترحة، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، ٢٠١١، ص ٨٤.

٥- الحروب التي خاضها العراق خلال العقود المنصرمة و الحصار الاقتصادي الدولي الشامل على العراق الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات بشكل كبير خصوصا إن الأموال لم تكن توجه نحو خلق طاقات إنتاجية التشغيل.

٦- الفساد الاداري والمالي الذي انتشر في غالبية مؤسسات الدولة [١٩].

جدول (٢) المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق للمدة ١٩٩٠ – ٢٠١٣

| السنة | عدد السكان (مليون نسمة) ١ | معدل نمو السكان (%) ٢ | معدل البطالة (%) ٣ | توقع الحياة عند الولادة (%) ٤ | النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الاولية (%) ٥ | نسبة السكان الذين تتوافر لهم مياه شرب مأمونة (%) ٦ | النسبه المئوية لسكان الحضر من عدد السكان الكلي (%) ٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | 17890 | 2.6 | ١٩,٩ | | | | ٦٧,٩ |
| ١٩٩١ | 18419 | 2.8 | 19.9 | | | | ٦٨,٣ |
| ١٩٩٢ | 18949 | 3.0 | 19.6 | | | | ٦٨,٧ |
| ١٩٩٣ | 19478 | 3.1 | 19.6 | | | | ٧١,٢ |
| ١٩٩٤ | 20007 | 3.2 | 19.5 | | | | ٧١,٥ |
| ١٩٩٥ | 20536 | 3.2 | 19.4 | | | | ٧١,٩ |
| ١٩٩٦ | 21124 | 3.2 | 19.4 | | | | ٧٢,٣ |
| ١٩٩٧ | 22046 | 3.2 | 18.4 | | | | ٧١,٧ |
| ١٩٩٨ | 22702 | 3.2 | 19.3 | | | | ٧١,٩ |
| ١٩٩٩ | 23382 | 3.1 | 18.2 | | | | ٧٢,١ |
| ٢٠٠٠ | 24086 | 3.1 | 18.3 | 70.8 | ٥٥ | ٦٩,٨ | ٦٧,٩ |
| ٢٠٠١ | 24813 | 3.0 | 18.4 | 70.7 | ٥٠ | 75.4 | ٦٧,٧ |
| ٢٠٠٢ | 25565 | 2.9 | 18.6 | 70.4 | ٤٩ | ٨١,٠ | ٦٧,٥ |
| ٢٠٠٣ | 26340 | 2.9 | 29.9 | 70.1 | ٤٥ | 79.5 | ٦٧,٣ |
| ٢٠٠٤ | 27139 | 2.8 | 28.7 | 69.8 | ٤٦ | ٧٨,٠ | ٦٧,١ |
| ٢٠٠٥ | ٢٧٣٧٧ | 2.6 | 18.0 | 69.4 | ٤٨ | ٨٠,٣ | ٦٦,٩ |
| ٢٠٠٦ | ٢٨٠٦٤ | 2.5 | ١٧,٥ | 69.1 | ٤٩ | ٧٩,٢ | ٦٦,٧ |
| ٢٠٠٧ | ٢٨٧٤٠ | 2.4 | 16.9 | 68.9 | ٥٣ | ٨٣,٧ | ٦٦,٥ |
| ٢٠٠٨ | ٢٩٤٢٩ | 2.4 | ١٥,٣ | 68.7 | ٦٧ | 82.0 | ٦٦,٥ |
| ٢٠٠٩ | ٣٠١٦٣ | 2.5 | 15.2 | 68.7 | ٧٧ | 80.3 | ٦٦,٢ |
| ٢٠١٠ | ٣٠٩٦٢ | 2.6 | 15.2 | 68.8 | ٨٨ | ٧٨,٧ | ٦٩,٠ |
| ٢٠١١ | ٣١٧٦٠ | 2.5 | 15.2 | ٦٩,٠ | ٨٣ | ٩١,٤ | ٦٩,٠ |

١٩- حنان عبد الخضر وآخرون،البطالة في الاقتصاد العراقي والاثار الفعلية والمعالجات المقترحة، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، ٢٠١١، ص ٨٤.

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٢ | ٣٢٥٧٨ | 2.5 | 15.1 | 69.2 | ٨٦ | ٩١,١ | ٦٩,٢ |
| ٢٠١٣ | ٣٣٤١٧ | 2.5 | 16.0 | | | | ٦٩,٢ |

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على

- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٣،ص٢٢، ٢٨.

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث،المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، ٢٠٠٣.

- صندوق النقد العربي،نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ٢٠٠٠- ٢٠٠٩، العدد ٢٠١١،٣١، ص١٣.

- البنك الدولي، بنك البيانات العالمي، مؤشرات التنمية العالمية.

شكل (٣) معدل البطالة في العراق

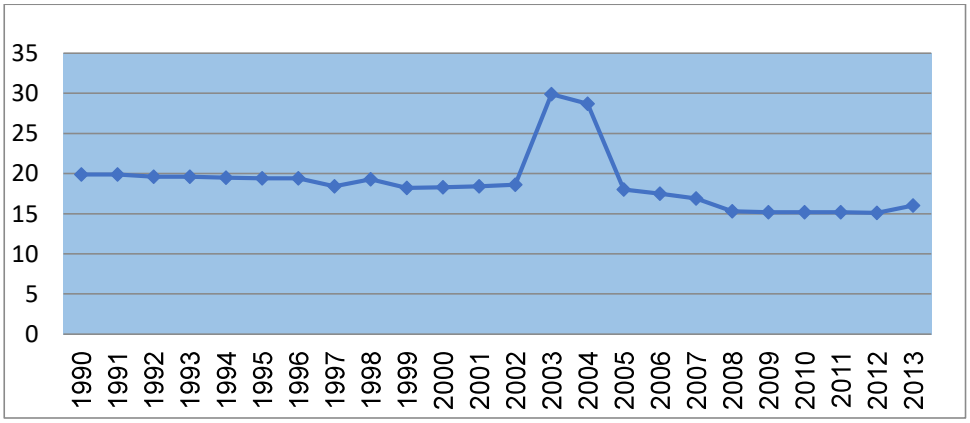


الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

## ٣- معدل النمو السنوي للسكان

وهو النسبة المئوية لتغير حجم السكان خلال مدة زمنية معينه والغرض منه قياس معدل النمو السكاني وكيفية تغير حجم السكان يعد هذا المؤشر اساساً لصانعي القرار لما له من تأثير على البيئة حيث ان النمو السريع للسكان يؤدي الى استنزاف للمصادر الطبيعية (١) وبشكل عام ومن خلال ملاحظة البيانات في جدول (٢) يتضح ان معدلات نمو السكان اخذت بالزيادة منذ عام ١٩٩٠ حيث كانت في ذلك العام (٢,٦ %) ووصلت الى اعلى مستوى لها عام ١٩٩٨ حيث بلغ معدل نمو السكان (٣,٢ %) وتعتبر هذه النسبة كبيرة بالنسبة لمعدلات نمو السكان العالمية مما يشكل ضغط على البيئة واخذت هذه النسبة تتناقص بعده هذا العام ووصلت الى ادني مستوى لها في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث بلغت النسبة (٢,٤%)

الا إن هذا الانخفاض قد يكون سببه تصاعد عمليات العنف وسقوط العديد من الضحايا واستقرت نسبة النمو عند (٢,٥%) خلال السنوات الاخيرة.

شكل (٤) معدل نمو السكان في العراق

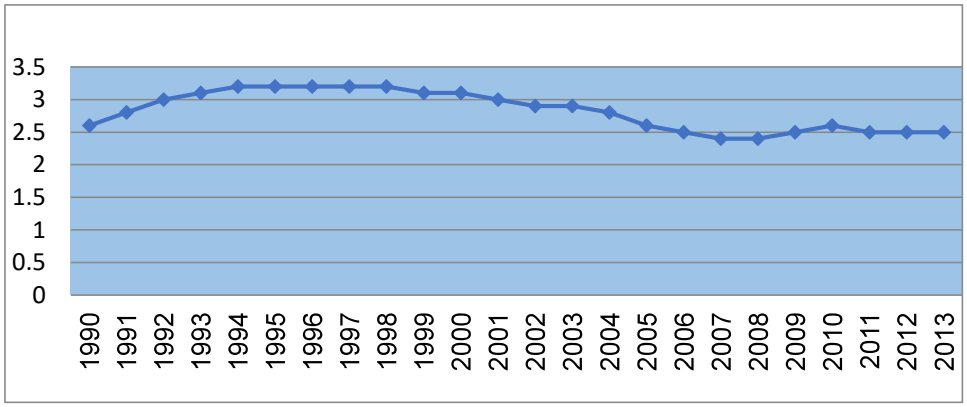


الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

## ٤-النسبة المئوية لسكان الحضر من عدد السكان الكلي:-

ويقصد به عدد السكان الكلي في الحضر مقسوم على عدد السكان الكلي مضروبا في ١٠٠% وبشكل عام كانت نسبة سكان الحضر من العدد الكلي للسكان تتراوح ما بين (٦٦,٢% و.٧٢٣%) خلال مدة الدراسة حيث كانت نسبة الحضر في عام ١٩٩٠ ما يقارب (67.9 %) من المجموع الكلي للسكان واخذت هذه النسبة تزداد ولكن بنسب قليلة ووصلت الى أعلى مستوى لها عام ١٩٩٦ حيث بلغت هذه النسبة (٧٢,٣ %) وقد تكون الاسباب تردي الوضع الزراعي في تلك الفترة ولكن بعد عام ٢٠٠٠ اخذت تتناقص ووصلت إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠٠٩ حيث بلغت النسبة (٦٦,٢ %) من مجموع السكان الكلي وقد تكون الاسباب تردي الوضع الامني في المدن وكذلك كثرة الازدحام وغلق العديد من الطرق والمنافذ لأسباب امنية مما ولد مشاكل كثيرة في المدن ولكن هذه النسبة ارتفعت فيما بعد هذا العام ووصلت عام ٢٠١٢ الى(٦٩,٢ %) [٢٠].

شكل (٥) النسبة المئوية لسكان الحضر من عدد السكان الكلي في العراق

٢٠- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٣، ص٤٩.

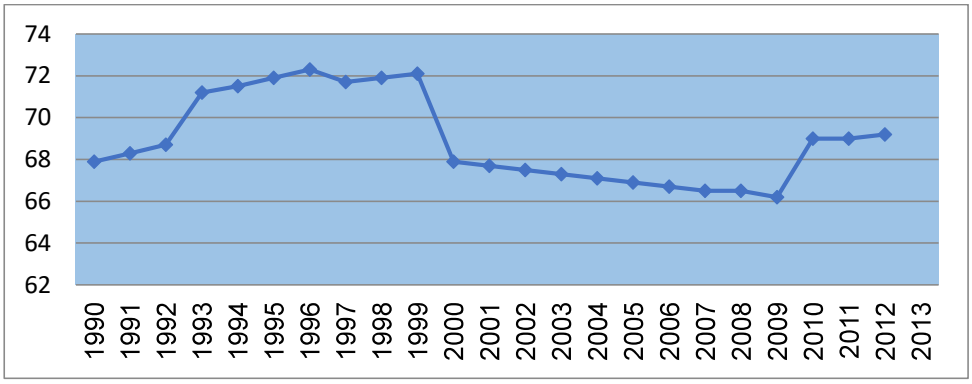


الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

## ثالثاً:- المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة

### ١- عدد المشتركين في الهواتف النقالة لكل ١٠٠ نسمة

يتناول هذا المؤشر عدد المشتركين في خدمة الهواتف الخلوية او الجوالة التي توفر الوصول الى شبكة التحويل الهاتفية باستخدام التكنولوجيا الخلوية وهذا المؤشر اعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في اي بلد ويحسب على اساس عدد خطوط الهاتف المحمولة مقسوما على عدد السكان مضروبا في ١٠٠% ان الهواتف النقالة هي من ادوات الاتصال الحديثة التي دخلت الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي ومما يلاحظ ان المشتركين في هذه الهواتف اخذ يتزايد بمعدلات مرتفعة اذ كانت نسبة المشتركين عام ٢٠٠٤ لا تتجاوز (٢,٢) خط تليفون لكل ١٠٠ شخص إلا إنها تزايدت بوتائر متسارعة خلال السنوات اللاحقة الى ان وصلت النسبة عام ٢٠١٢ بما يقارب (٨٧,٠) خطاً لكل ١٠٠ شخص وبمعدل زيادة يقدر بـ(٩٧ %) عما كان عليه عام ٢٠٠٣ وهذا يدل على كثرة استخدام الهواتف النقالة تماشيا مع التطور الحديث [٢١].

جدول (٣) المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في العراق للمده ١٩٩٠- ٢٠١٣

| السنه | خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة | خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠ نسمة | مستخدمو الانترنيت (لكل ١٠٠ شخص) |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | ٣,٦ | | **0.1** |
| ٢٠٠١ | ٣,٩ | | ٠,١ |
| ٢٠٠٢ | ٤,٦ | | ٠,٥ |
| ٢٠٠٣ | ٤,٣ | | ٠,٦ |

٢١- المصدر السابق نفسه، ص ١٣٥.

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ٥,١ | ٢,٢ | ٠,٩ |
| ٢٠٠٥ | ٥,١ | 16.9 | ٠,٩ |
| ٢٠٠٦ | ٥,١ | ٣١,٧ | ١,٠ |
| ٢٠٠٧ | ٥,١ | ٣٩,١ | ٠,٩ |
| ٢٠٠٨ | ٥,٨ | ٥٧,٦ | ١,٠ |
| ٢٠٠٩ | ٦,٠ | ٦٣,٩ | ١,١ |
| ٢٠١٠ | ٦,١ | ٧١,٧ | ٢,٥ |
| ٢٠١١ | ٧,٠ | ٧٦,٣ | ٥,٠ |
| ٢٠١٢ | ٧,٠ | ٨٧,٠ | ٧,١ |
| ٢٠١٣ | | | ٩,٢ |

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٣، ص ١٣٥-١٣٦.

- البنك الدولي، بنك البيانات العالمي، مؤشرات التنمية العالمية.

شكل (٦) خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠ نسمة في العراق

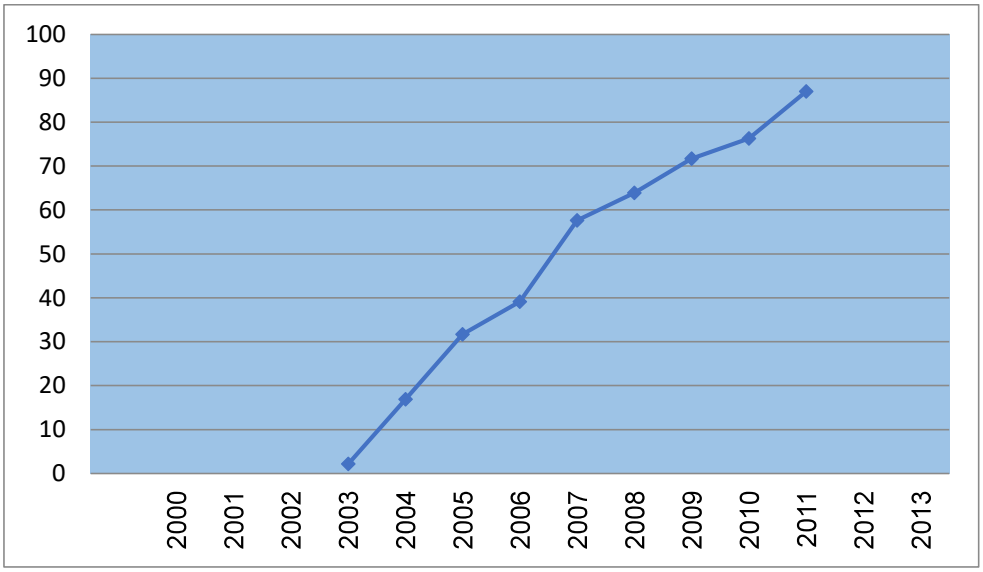


الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

## ٢- مستخدمو الانترنيت (لكل ١٠٠ نسمه)

ان مستخدمي الانترنيت هم الاشخاص الذين يستخدمون الانترنيت من اي مكان في العالم ويعد الإنترنت من أهم ركائز الاقتصاد المعرفي وبناء مجتمع المعلومات وقد بلغ عدد مستخدمي الانترنيت (٠,١)

لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠١ واخذت هذه النسبة تتزايد الى وصلت في عام ٢٠١٣ بحدود (٩,٢) لكل ١٠٠ شخص مما يدل على زيادة استخدام الانترنيت لدى الاشخاص.

شكل (٧) مستخدمو الانترنيت لكل ١٠٠ نسمة في العراق

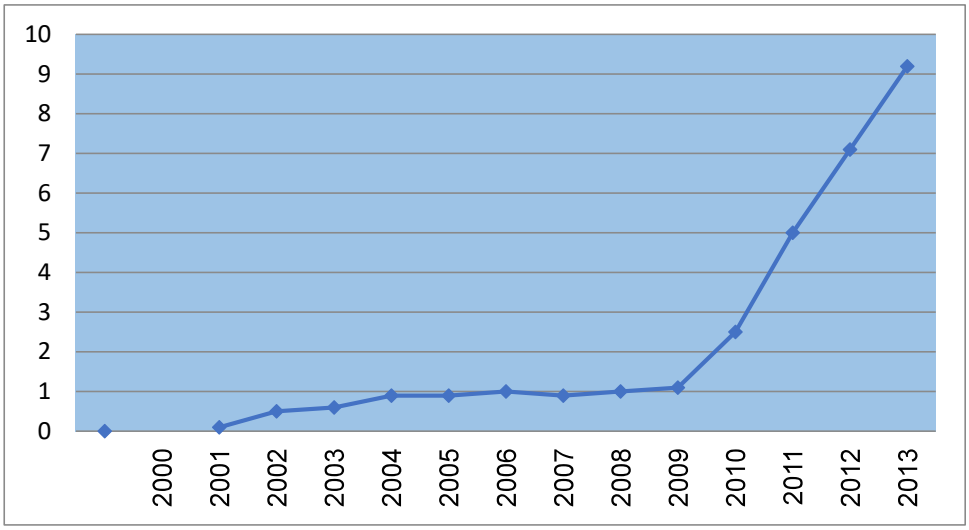


الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

## ٣- عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل ١٠٠ نسمة

هو عبارة عن عدد خطوط الهاتف الثابت مقسوما على مجموع عدد السكان بالدولة مضروبا في ١٠٠، حيث يعد هذا المؤشر أهم مقياس لتطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد ويعبر عن مدى انتشار خدمة الاتصالات الهاتفية على مستوى الدولة [٢٢] ومن خلال الجدول (٣) يتضح ان خدمة الخطوط الهاتفية اخذت تتزايد منذ عام ٢٠٠٠ وبمعدلات بسيطة فبعد ان كان في هذا العام (٣,٦) خطا لكل ١٠٠ شخص فانه اخذ بالزياده ولكن بمعدلات بسيطه لان انتشار خدمة الهاتف الجوال ادى الى التقليل من استخدام الهاتف الثابت الا انه وصل الى اعلى مستوى له عام ٢٠١٢ اذ وصلت النسبة الى (٧,٠) خطا لكل ١٠٠ شخص وهي نسبة قليلة جدا مقارنة باستخدام الهاتف النقال.

شكل (٨) خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة في العراق

٢٢- المعهد الدبلوماسي، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء والمعهد الدبلوماسي، ٢٠١٣، ص٣٥.

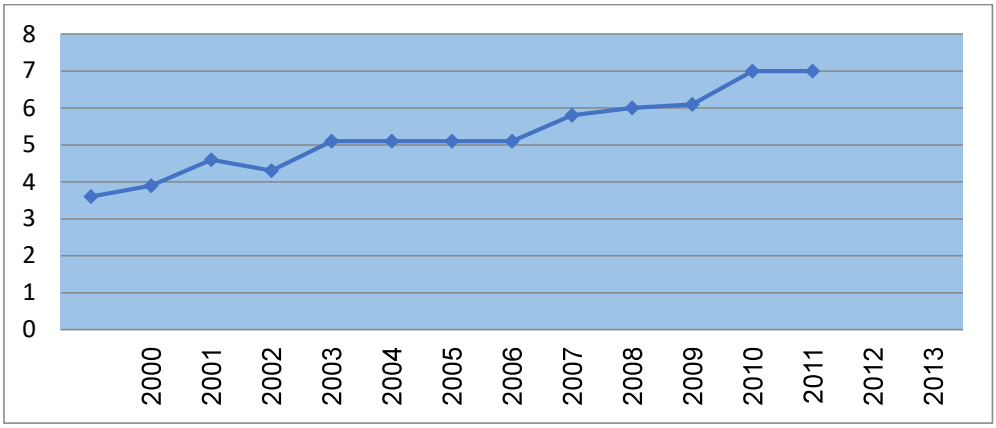


الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

## ٤– الانفاق على البحث والتطوير كجزء من الناتج المحلي الاجمالي

يقيس هذا المؤشر حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير بما في ذلك الموارد البشرية ويشكل البحث العلمي واعتماد التكنولوجيا الجديدة عاملين رئيسين من العوامل المحددة للنمو والاستدامة وان المعارف العلمية والتكنولوجية تساعد على تحسين القدرات ورفع مستويات المعيشة وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية ولابد من سد ثغرات المعارف والمعلومات لتسريع عملية التنمية [٢٣] وفي العراق كان الانفاق على البحث والتطوير منخفضاً جدا حيث بلغ (٠,٠٥%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٧ وانخفض الى (٠,٠٣%) في عام ٢٠٠٨ ثم ازداد عام ٢٠٠٩ الى ما كان عليه في عام ٢٠٠٧ وانخفض بعد ذلك الى (٠,٠٤%) و (٠,٠٣) في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي مما يدل على اهمال جانب البحث والتطوير في العراق،اما العاملون في مجال البحث والتطوير فقد كان عددهم (٣٦٧) لكل مليون شخص في عام ٢٠٠٧ واخذ عددهم يتزايد ولكن بنسبة قليلة الى ان وصل الى (٤٢٦) لكل مليون شخص في عام ٢٠١١، اما بخصوص براءات الاختراع للمقيمين في العراق فقد كانت عام ١٩٩٢ حوالي (١٤٩) براءة اختراع الا انها انخفضت بشكل سريع ووصلت الى (٦٨) براءة اختراع عام ١٩٩٦، اما في عام ٢٠٠٠ فلم يسجل العراق اي براءة اختراع وقد عانى قطاع التعليم في العراق معاناة كبيرة من حيث النقص في التمويل والتدهور في البنية التحتية وذلك انعكس على تدني نوعية التعليم في العراق طوال العقدين الماضيين إذ انه خلال المدة من ١٩٩٣– ٢٠٠٢ بلغ متوسط الإنفاق السنوي للطالب الواحد نحو (٤٧) دولار بانخفاض حاد من نحو(٦٢٠) دولار أواخر الثمانينات [٢٤].

٢٣– اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، تحليل النتائج، الامم المتحدة ٢٠٠١، ص٢٧– ٣٤.

٢٤– الشركاء الدوليون في العراق، كتاب ملخص أوضاع العراق، كانون الأول، ٢٠١٠ ص٨٥.

وهذه المؤشرات تدل على انخفاض الأهمية النسبية لقضايا العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير في العراق بل تدني مستوياتها وبعد عام ٢٠٠٣ تم إنشاء وزارة العلوم والتكنولوجيا وكان من اهتمامات هذه الوزارة هو وضع أسس لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريب موظفي الدولة على استخدام أجهزة الحاسوب أضف إلى ذلك وضع سترتجيه للحكومة الالكترونية إلى جانب هذه الوزارة لا تزال الجامعات العراقية بالإضافة إلى مراكز البحوث المتخصصة كمراكز البحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة التي تشكل الركن الأساس في منظومة العلم والتكنولوجيا العراقية وتقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدور المنسق في هذا المجال[٢٥] ومن هنا فالعراق يسجل تدنياً في المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة التي تشير إلى انخفاض الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً انخفاض عدد العاملين في هذا المجال ومن اجل النهوض بالواقع المتدني للبحث العلمي في العراق لابد من اتخاذ الكثير من الخطوات المناسبة لتحقيق التطور العلمي والتقني عن طريق تعدد أوجه الإنفاق على البحث العلمي والباحثين.

## رابعاً:- المؤشرات السياحية للتنمية المستدامة واثرها في النمو الاقتصادي العراقي

مصطلح التنمية السياحية يشير إلى العلاقة بين التنمية والسياحة وتبنى على تخصيص منافع أو مكاسب لتنمية وتطوير المجتمع أما إضافة مبدأ (الاستدامة) فيعني أن تنصب هذه المكاسب على مدى زمني طويل إذ تشير تجارب الماضي السياحية إلى حدوث تضحية كبيرة بالمواقع السياحية وخاصة الطبيعية منها لأغراض مادية بحتة نتيجة تساهل الدول السياحية مع السياح تجاه أساليبهم الضارة نحو البيئة ودخولهم بأعداد غفيرة دون الاهتمام بالطاقة الاستيعابية للمواقع السياحية والذي نتج عن كل ذلك بالأثر السلبي على الثراء البيئي والبشري لمقاصدها السياحية [٢٦].

وتعتمد الاتجاهات الحديثة للسياحة على خلق وابتكار ما هو جديد في العرض السياحي وظهور أنماط جديدة للسياحة تعتمد على احترام البيئة كالسياحة الخضراء والسياحة الزرقاء والسياحة المستدامة مستندين في ذلك على التخطيط المتكامل والتنمية السياحية الذان يتساويان في الأهمية من اجل الحماية والحفاظ على استدامتها [٢٧] وعليه تقوم السياحة بتعزيز مكانتها من خلال تنميتها وتضفي قيمة لما تنتجه من موارد مالية ولابد من إتباع تخطيط طويل الأجل رفيق بالبيئة الذي يعد شرطا أساسياً لإقامة التوازن بين السياحة

٢٥- اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، تحليل النتائج، الامم المتحدة ٢٠٠١، ص١٣.

٢٦- نشوى فؤاد: محاضرات في السياحة المتواصلة والبيئة، الطبعة الاولى، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٧.

٢٧- مسعود علي عبد الحميد، ندى محمد الحسيني: المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تحسين نوعية السياحة البيئة بالفيوم، بحث منشور من جامعة الفيوم، مصر، ٢٠١٠، ص ٩.

والبيئة لكي تصبح السياحة نشاطا إنمائيا قابلاً للاستمرار من جهة والحفاظ على مقومات الجذب السياحي في الدول السياحية المتنافسة اللتان تعدان من مطالب السوق السياحي العالمي في الوقت الحاضر [٢٨]

إن مفهوم التنمية السياحية المستدامة يختلف عن مفهوم التنمية السياحية التقليدي وذلك بتركيزها على عنصر الاستدامة كونها تهتم بإشباع حاجات السياح وحصولهم على كامل متطلباتهم دون المساس بحقوق الأجيال القادمة ومن خلال المفهوم يتبين لنا ثلاث خصائص أساسية في التنمية السياحية المستدامة (Lucian Cernat & Julien Gondon,2007,P4):

١- تعدد وتداخل مجالات التنمية السياحية المستدامة بين المجال الاقتصادي والبيئي و الاجتماعي الذي يجعل من الصعوبة وضع مفهوم دقيق لتحديده.

٢- تحدث التنمية السياحية المستدامة في مستويات مختلفة ومتفاوتة (عالمي واقليمي ومحلي) وليس بالضرورة ما يعد مستداما على المستوى القومي أن يكون مستداما على المستوى العالمي ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي تنتقل من خلالها النتائج السلبية من بلد المنطقة المعينة إلى المناطق الأخرى.

٣- إن التنمية السياحية المستدامة تمثل ظاهرة تنتقل من جيل إلى أخر وهذا يعني أن التنمية المستدامة تحتاج مدة زمنية لا تقل عن جيلين وبالتالي فهي مدة كافية للتنمية السياحة المستدامة [٢٩]:

يشير كل من (Mow forth & Munt) إلى إن أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة تتضمن ثلاث نقاط رئيسة وهي كما يلي [٣٠]:

١- تحديد المناطق المحمية والتي تتنوع أشكالها حسب مقومات كل بلد وتقنين الزيارة لها من خلال تحديد أعداد الزائرين ووضع رسوم على الدخول.

٢- تطبيق القوانين الحكومية والدولية المنظمة الخاصة بالمحميات الطبيعية.

٣- وضع دراسات لتقيم الأثر البيئي من خلال التكلفة والعائد واثر التنمية السياحية في ذلك وأسس المعالجة.

وتهدف التنمية السياحية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة المجتمع المضيف وتحقيق المساواة بين الأجيال وكذلك تهتم الصيانة الأصالة الثقافية والتماسك الاجتماعي للجماعات وحماية الموارد البيئة والتنوع الحيوي لذا تهتم التنمية السياحية المستدامة بما يأتي [٣١]:

---

٢٨- نشوى فؤاد: محاضرات في السياحة المتواصلة والبيئة، الطبعة الاولى، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٨،ص٧.

٢٩- إبراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا السياحية، تطبيقات على الوطن العربي، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨،ص٤١٧.

٣٠- محمد الصيرفي، السياحة والبيئة بين تأثير والتأثر، دار الهناء لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩: ٧٥.

٣١- مصدر سابق، نشوى، ص٧٨.

١- خلق الأسواق الجديدة للمنتجات المحلية والترويج لها وتحسين البيئة الأساسية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.

٢- إدامة رضا السائح كي يستمر في زيارة الموقع كونه وسيلة من وسائل الدعاية والتسويق للموقع في العالم الخارجي إذ أن ديمومة النشاط السياحي من رضا السائح.

٣- تنمية لا تدمر وتضر البيئة وتحافظ على الأطر الايكولوجية وتتفادى الآثار الضارة للتنمية السياحية الواسعة والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمع.

٤- إقامة مشروعات تنمية صغيرة متعددة أو عناصر جذب سياحية تقيمها المجتمعات المحلية بحيث تكون مقبولة لدى السكان المحليين وتخلق فرص عمل ودخول جديدة إضافة للتنوع الاقتصادي.

٥- تحقيق العدالة وتعميم المنافع على كل فئات المجتمع، من حيث الاستفادة من الموارد البيئية وتوزيع الدخول وينتج ذلك من خلال تبني مفهوم التخطيط العلمي والإدارة الرشيدة في إنماء السياحة.

٦- زيادة عوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب والرسوم على مختلف النشاطات السياحية.

٧- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين في المجتمعات المحلية وإشراكها في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وخلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.

٨- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين والتشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة وثقافات المجتمع.

٩- الاهتمام والحرص بجودة البيئة بكافة جوانبها وتحسين جودة الموقع،إذ إنَّ اغلب السياح عادة ما يرغبون في زيارة مواقع تمتاز بالطبيعة الخلابة والبيئة النظيفة الخالية من التلوث.

١٠- تبني أسلوب التخطيط البيئي المستدام الذي يسعى إلى إدارة المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تخلفها السياحة [٣٢].

## المبحث الثالث: عرض نتائج الأنموذج القياسي وتحليله

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews7.1 لتحليل اثر مؤشرات النمية المستدامة من خلال المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة.

### المطلب الاول:- قياس اثر المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في عملية النمو الاقتصادي

يتضمن هذا التحليل المتغيرات الآتية:-

٣٢- محمد الصيرفي، السياحة والبيئة بين تأثير والتأثر، دار الهناء لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩: ٧٥.

١– متغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي INC

٢– متغير صادرات السلع كنسبة مئوية من الواردات NET

٣– متغير الانفاق الحكومي GS

٤– متغير الضرائب T

تم استخدام بيانات هذه المتغيرات لسلسلة زمنية من ١٩٩٠– ٢٠١٣، سيتم تحليل البيانات حسب نموذج VAR وكذلك منهج السببية لبيان نوع العلاقة بين المتغيرات، وحسب نموذج VAR فان متغيرات الانفاق الحكومي والضرائب ونصيب الفرد من الناتج المحلي ومتغير صادرات السلع كنسبة مئويه من الواردات هي متغيرات داخلية وبتخلف زمني معين، ويمكن توصيف العلاقة حسب المعادلات التالية:–

## اولا:– اختبار استقرارية Stationarityالمتغيرات

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة أم لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لـ(ديكي فولر الموسع ADF)، بعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) الموسع حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (٤).

جدول (٤) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

| المتغيرات | فترات الإبطاء | a | | | المستوى B | t المحتسبة | الفروق الاولى A | | B | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | t المحتسبة | t الجدولية | t المحتسبة | t الجدولية | | t الجدولية | t المحتسبة | t الجدولية | |
| LOGGS | ١ | 0.19 | -3.63 | 3.65 | - 3.0 | 12.47* | -3.63 | -1.90 | -3.01 | |
| LOGINC | ١ | -1.18 | -3.62 | 1.51 | -٢,٩٩ | -4.22* | -3.69 | -5.03 | -3.0 | |
| LOGNET | ١ | -2.26 | -3.62 | -2.31 | -٢,٩٩ | -4.74* | -3.63 | -4.86 | -3.0 | |
| LOGT | ١ | 2.95 | -3.67 | 5.39 | -3.02 | -3.67* | -٣,٦١ | -0.74 | -3.05 | |

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* معنوية عند مستوى ٥%

ونلاحظ من خلال الجدول (٤) بان السلاسل الأصلية كانت غير مستقرة عند المستوى لذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الأصلية تبين ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (٥%) وعليه فإن المتغيرات متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى بوجود قاطع واتجاه عام.

## ثانيا:- اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

تمت الاشارة سابقا ان التكامل المشترك يوضح العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون وبما ان التحليل يحتوي على اربعة متغيرات داخلية فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا فعلى الأكثر يوجد ثلاثة متجهات للتكامل المشترك فيما بينهم. وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (٥).

جدول (٥) اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

| القيمة الحرجة Critical Value | القيمة الاحصائية Statistic Value | الفرضية البديلة | فرضية العدم |
|---|---|---|---|
| اختبار Trace | | | |
| 47.85 | 61.61* | r>1 | r=0 |
| 29.79 | 30.35* | r>2 | r<1 |
| اختبار Maximum | | | |
| 27.58 | 31.25* | r=1 | r=0 |
| 21.13 | 24.05* | r=2 | r=1 |

تعني معنوي عند مستوى معنوية ٥%

المصدر من اعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول (٥) ان نتائج اختبار(جوهانسون) تشير إلى وجود متجهين للتكامل المشترك وذلك وفق اختبار الأثر Trace ومن ثم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (٥%) أما اختبار القيمة العظمى Maximum لجوهانسون يشير إلى وجود متجهين عند مستوى معنوية (٥%) الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات البحث وهذا يعني عدم إمكانية وجود الانحدار الزائف فضلا عن ان النتائج تشير إلى وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

## ثالثا: اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Test)

يستخدم اختبار(كرانجر) من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة اذ يظهر هذا الاختبار اتجاه السببية فيما اذا كان باتجاه واحد او باتجاهين متبادلين او ان كلا المتغيرين مستقلين عن بعضهما، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما موضحة في الجدول (٦):

جدول (٦) اختبار السببية لكرانجر

**Pairwise Granger Causality Tests**
**Date: 10/12/14 Time: 19:21**
**Sample: 1990 – 2013**
**Lags: 1**

| Null Hypothesis: | | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LOGINC LOGGS | | | | |
| LOGGS LOGINC | | | | |
| LOGNET LOGGS | | 23 | 5.14940 | 0.0345 |
| LOGGS LOGNET | | | 0.34952 | 0.5610 |
| LOGT LOGGS | | 23 | 0.11378 | 0.7394 |
| LOGGS LOGT | | | 0.04448 | 0.8351 |
| LOGNET LOGT | | 23 | 3.23793 | 0.0871 |
| LOGGS LOGNET | | | 9.53315 | 0.0058 |
| LOGT LOGNET | | 23 | 1.33718 | 0.2612 |
| LOGINC LOGNET | | | 0.10158 | 0.7532 |
| LOGT LOGINC | | 23 | 2.25692 | 0.1486 |
| LOGGT LOGINC | | | 8.28721 | 0.0093 |
| LOGGINC LOGT | | 23 | 0.11310 | 0.7401 |
| LOGT LOGNET | | | 0.02766 | 0.8696 |
| LOGNET LOGT | | | | |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي

وخلاصة اختبار السببية لكرانجر ما يأتي:-

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد بينLOGINC و LOGGS اي ان التغيرات السابقة في LOGINC تفسر التغيرات الحالية فيLOGGS ،اذ ان زيادة متوسط دخل الفرد تؤدي الى زيادة الانفاق.
- عدم وجود علاقة سببية بينLOGNET وLOG GS أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين LOGT وLOGGS اي ان التغيرات السابقة فيLOGT تفسر التغيرات الحالية في LOGGS وبالعكس اذ ان زيادة الضرائب تؤدي الى زيادة الايرادات ومن ثم زيادة الانفاق وبالعكس.
- عدم وجود علاقة سببية بينLOGNET و LOGINC أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين LOGT وLOGINC اي ان التغيرات السابقة في LOGINC تفسر التغيرات الحالية فيLOGT .اذ ان زيادة متوسط دخل الفرد ستزيد الضرائب على الدخل.
- عدم وجود علاقة سببية بين LOGT و LOGNET أي إنهما مستقلان عن بعضهما.

نستنتج مما تقدم بأن بعض المتغيرات تكون العلاقات بينها باتجاه واحد عدا علاقة واحدة تكون العلاقة بينهما تبادلية أي ان احدهما يؤثر على الاخر في حين هناك بعض المتغيرات لا توجد بينها أي علاقة سببية.

## رابعا: تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR( Vector Autoregression Estimates)

قبل إجراء تحليل أنموذج VAR لمتغيرات الأنموذج يجب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات. وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول(٨) اذ يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) و معيار سكوارز (SC) ومعيار هانان–كوين بصورة رئيسة اذ يتم اختيار مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير:

جدول (٧) يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات البحث

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | ١٢٢٨,٦٣ -٢ | NA | ٤١e٧.١٤ + | ١٠٧,١٨٥ ٤ | ١٠٧,٣٨ ٢٩ | ١٠٧,٢٣٥ ١ |
| 1 | ١١٧٧,٢٥ -٥ | ٨٠,٤١٥٧ *٤ | ٤٠e٩٨.١ *+ | ١٠٤,١٠٩ *٢ | ١٠٥,٠٩٦ *٦ | ١٠٤,٣٥٧ *٥ |

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%).

LR: اختبار LR.

FPE: الخطأ التنبوئي النهائي.

AIC: معيار اكايك.

SC: معيار سكوارز.

HQ: معيار هانان – كوين.

ومن الجدول (٧) نستنتج بان عدد فترات الإبطاء هو فترة واحدة اعتماداً على معيار اكايكي AIC وسكوارز SC، إذ تم اختبار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه والتي لها اقل قيمة.

وبعد معالجة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لها سننتقل إلى تقدير وتحليل أنموذج VAR، وبعد تقدير الأنموذج كانت النتائج كما موضحة في الجدول (٨) وكما يأتي:

جدول(٨) نتائج تحليل أنموذج VAR:

| المتغيرات | LOGINC | LOGNET |
|---|---|---|
| LOGGS(-1) | 0.008643 | 1.36E-06 |
| | (0.01742) | (3.2E-06) |
| | [ 0.49624] | [ 0.42281] |
| LOGINC(-1) | 0.776232 | 1.68E-05 |
| | (0.29489) | (3.2E-06) |
| | [ 2.63226] | [ 0.42281] |
| LOGNET(-1) | 685.0000 | 0.593273 |
| | (1117.30) | (0.20649) |
| | [ 0.61308] | [ 2.87318] |
| LOGT(-1) | 0.783705 | -1.73E-05 |
| | (0.73962) | (0.00014) |
| | [1.05960] | [-0.12640] |
| C | 0.783705 | -1.73E-05 |
| | (0.73962) | (0.00014) |
| | [1.05960] | [-0.12640] |
| R-squared | 0.957844 | 0.363061 |
| Adj. R-squared | 0.948476 | 0.221519 |
| Sum sq. resids | 6.59E+12 | 225162.5 |
| S.E. equation | 605189.5 | 111.8438 |
| F-statistic | 102.2473 | 2.565043 |
| Log likelihood | - 336.0225 | - 138.3100 |
| Akaike AIC | 29.65413 | 12.46174 |
| Schwarz SC | 29.90098 | 12.70859 |
| Mean dependent | 2361755 | 176.0541 |
| S.D. dependent | 2666174 | 126.7616 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

## المطلب الثاني:- التحليل القياسي للعلاقة بين المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews7.1 لتحليل اثر المؤشرات الاجتماعية المستخدمة في هذه الدراسة، يتضمن هذا التحليل المتغيرات الآتية:-

١- متغير معدل البطالة UN.

٢- متغير معدل نمو السكان GP.

٣- متغير نسبة سكان الحضر من المجموع الكلي للسكان UP.

٤- متغير الانفاق الحكومي GS.

٥- متغير الضرائب T

تم استخدام بيانات هذه المتغيرات لسلسلة زمنية من ١٩٩٠- ٢٠١٣، سيتم تحليل البيانات حسب نموذج VAR وكذلك منهج السببية لبيان نوع العلاقة بين المتغيرات، وحسب نموذج VAR فان متغيرات الانفاق الحكومي ومعدل البطالة ومعدل نمو السكان ومتغير نسبة سكان الحضر من المجموع الكلي للسكان هي متغيرات داخلية وبتخلف زمني معين، وحسب سببية كرانجر يمكن ان يصبح كل متغير من هذه المتغيرات متغيراً تابعاً وبقية المتغيرات تكون متغيرات مستقلة.

### اولا:- اختبار استقرارية Stationarityالمتغيرات

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، بعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) الموسع حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (٩).

جدول (٩) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

| المتغيرات | أوقات الإبطاء | المستوى | | | | الفروق الاولى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | a | | B | | A | | B | |
| | | t المحتسبة | t الجدولية | t المحتسبة | t الجدولية | t المحتسبة | t الجدولية | t المحتسبة | t الجدولية |
| LOG GP | ١ | -2.79 | 3.63- | 0.59- | 2.99- | 2.79* | 1.95- | 2.79- | 3.00- |
| LOG GS | ١ | 0.19- | 3.63- | 3.65- | 3.0- | 12.4*-7 | 3.63- | 1.90- | 3.0- |
| LOG UN | ١ | 2.48- | 3.62- | 2.28- | ٢,٩٩- | 4.69* | 3.63- | 4.79- | 3.0- |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| LOG UP | ١ | - 1.78 | 3.62 - | - 1.43 | 2.99 - | 4.31* - | -3.0 | 0.17 | 1.95 - |
| LOG T | ١ | 2.95 | 3.67 - | 5.39 | 3.02 - | 3.67* - | ٣,٦١ - | 0.74 | 3.05 - |

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* معنوية عند مستوى ٥%

ونلاحظ من خلال الجدول (٩) بان السلاسل الأصلية كانت غير مستقرة على المستوى، لذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الأصلية تبين ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (٥%) وعليه ستكون المتغيرات متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى وذلك بوجود قاطع واتجاه عام.

## ثانيا:- اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

اشرنا سابقا ان التكامل المشترك يوضح العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، وبما ان التحليل يحتوي على اربعة متغيرات داخلية فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا فعلى الأكثر يوجد ثلاث متجهات للتكامل المشترك فيما بينها. وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (١٠).

جدول (١٠) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

| القيمة الحرجة Critical Value | القيمة الاحصائية Statistic Value | الفرضية البديلة | فرضية العدم |
|---|---|---|---|
| اختبار Trace | | | |
| 47.85* | 112.68* | r>1 | r=0 |
| 29.79* | 38.49* | r>2 | r<1 |
| اختبار Maximum | | | |
| 27.58* | 74.19* | r=1 | r=0 |
| 21.13* | 21.24* | r=2 | r=1 |

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي

* تعني معنوي عند مستوى معنوية ٥%

نلاحظ من خلال الجدول (١٠) ان نتائج اختبار جوهانسون تشير إلى وجود متجهين للتكامل المشترك وذلك وفق اختبار الأثر Trace ومن ثم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (٥%) أما اختبار القيمة العظمى Maximum لجوهانسون يشير إلى وجود متجهين عند مستوى

معنوية (٥%). الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات البحث وهذا يعني عدم إمكانية وجود الانحدار الزائف فضلا عن ان النتائج تشير إلى وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

### ثالثا: اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Test)

يستخدم اختبار كرانجر من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة اذ يظهر هذا الاختبار اتجاه السببية فيما اذا كان باتجاه واحد او باتجاهين متبادلين او ان كلا المتغيرين مستقلان عن بعضهما، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما موضحة في الجدول (١١):-

جدول (١١) اختبار السببية لكرانجر

**Pairwise Granger Causality Tests**
**Date: 10/12/14 Time: 19:21**
**Sample: 1990-2013**
**Lags: 1**

| Null Hypothesis: | | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LOGGS | LOGT → | 23 | 3.23793 | 0.0871 |
| LOGT | LOGGS → | | 9.53319 | 0.0058 |
| LOGGS | LOGGP | 23 | ٢,٠٥٩٨٢ | ١٦٦٧0. |
| LOGGP | LOGGS | | ٢,٥١٨٨٧ | ١٢٨٢0. |
| LOGGS | LOGUN | 23 | ٦٢٦٠٩0. | ٤٣٨١0. |
| LOGUN | LOGGS → | | ٣,٦٥٥٩٣ | ٠٧٠٣0. |
| LOGGS | LOGUP | 23 | 5612٧1. | 0.2000 |
| LOGUP | LOGGS | | 0.00380 | 0.9515 |
| LOGT | LOGGP | 23 | 0.18732 | 0.6698 |
| LOGT | | | 1.06605 | 0.3142 |
| | LOGGP | | | |
| LOGT | LOGUN | 23 | 0.91350 | 0.3506 |
| LOUN | LOGT | | 1.25907 | 0.2751 |
| LOGT | LOGUP | 23 | 0.20815 | 0.6531 |
| LOGUP | LOGT | | 0.00940 | 0.9230 |
| LOGGP | LOGUN | 23 | 79566.١ | 0.1953 |
| LOGGP | | | 1.44172 | 0.2439 |
| | LOGUN | | | |
| LOGGP | LOGUP | 23 | 1.09590 | 0.3077 |
| LOUP | LOGGP | | 0.15780 | 0.6954 |
| LOGUN | LOGUP | 23 | 0.03070 | ٨٦٢٧0. |

| | |
|---|---|
| LOGUN | 0.16298 |
| LOGUP | 0.6907 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي وخلاصة اختبار كرانجر

- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بينLOGT و LOGGS اي ان التغيرات السابقة في LOGINC تفسر التغيرات الحالية فيLOGGS وبالعكس اذ ان زيادة الضرائب تؤدي الى زيادة الانفاق وبالعكس.
- عدم وجود علاقة سببية بينLOGGP وLOG GS أي إنهما مستقلان عن بعضهما
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين LOGUN وLOGGS اي ان التغيرات السابقة في LOGGS تفسر التغيرات الحالية في LOGUN، اذ ان زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة البطالة بسبب توجية الانفاق الحكومي نحو المجالات الاستهلاكية وليس الاستثمارية.
- عدم وجود علاقة سببية بين LOGUP و LOGGS أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- عدم وجود علاقة سببية بين LOGGP و LOGT أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- عدم وجود علاقة سببية بين LOGUN و LOGT أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- عدم وجود علاقة سببية بين LOGUP و LOGT أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- عدم وجود علاقة سببية بين LOGUN و LOGGP أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- عدم وجود علاقة سببية بين LOGUP و LOGGP أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- عدم وجود علاقة سببية بين LOGUP و LOGUN أي إنهما مستقلان عن بعضهما.

## رابعا: تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR ( Vector Autoregression Estimates)

قبل إجراء تحليل أنموذج VAR لمتغيرات الأنموذج يجب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات. وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول(١٢) اذ يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) و معيار سكوارز (SC) ومعيار هانان– كوين بصورة أساسة اذ يتم اختيار مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير:–

جدول (١٢) يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات البحث

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -515.3943 | NA | .84e14٤+ | 45.16472 | 45.36220 | 45.21438 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | - 462.6454 | 2. ٨ 5635 0* | 2.04e+13* | 41.96916* | 42.95655* | 42.21749* |

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%).

LR: اختبار LR.

FPE: الخطأ التنبوئي النهائي.

AIC: معيار اكايك.

SC: معيار سكوارز.

HQ: معيار هانان– كوين.

ومن الجدول (١٢) نستنتج بان عدد أوقات الإبطاء هو فترة واحدة اعتماداً على معيار اكايكي AIC وسكوارز SC، إذ تم اختبار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه والتي لها اقل قيمة.

وبعد معالجة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لها سننتقل إلى تقدير وتحليل أنموذج VAR، وبعد تقدير الأنموذج كانت النتائج كما موضحة في الجدول (١٣) كالآتي:

جدول(١٣) نتائج تحليل أنموذج VAR:

| المتغيرات | LOGGP | LOGUN | LOGUP |
|---|---|---|---|
| LOGGS(-1) | - 3.49E- 09 | - 3.73E- 08 | - 2.39E- 08 |
| | (1.3E- 09) | (6.3E-08) | (1.9E- 08) |
| | [ - 2.71765] | [- 0.59000] | [-1.26563] |
| LOGGP(-1) | 1.160064 | - 1.237611 | 12.90969 |
| | (0.21098) | (10.3918) | (3.11241) |
| | [ 5.49848] | [ -0.11910] | [4.14781] |
| LOGUN(-1) | -0.006685 | 0.496760 | - 0.039129 |
| | (0.00516) | (0.25407) | (0.07610) |
| | [ -1.29587] | [ 1.95519] | [ - 0.51421] |
| LOGUP(-1) | 0.024805 | -0.262342 | 0.575985 |
| | (0.01409) | (0.69386) | (0.20782) |
| | [1.76083] | [-0.37809] | [ 2.77161] |
| LOGT(-1) | 1.21E-07 | 4.49E-06 | -9.49E-07 |
| | (7.1E-08) | (4.3E-06) | (1.3E-06) |
| | [1.71153] | [1.05541] | [-0.75034] |
| C | - 0.572581 | 71.27266 | 25.96432 |
| | (0.76707 | (37.7818) | (11.3160) |
| | [-0.74646] | [1.88643] | [2.29449] |
| R-squared | 0.975890 | 0.616126 | 0.892922 |
| Adj. R-squared | 0.961052 | 0.379895 | 0.827028 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Sum sq. resids | 0.048002 | 116.4544 | 10.44654 |
| S.E. equation | 0.060765 | 2.992996 | 0.896426 |
| F-statistic | 65.77323 | 2.608157 | 13.55084 |
| Log likelihood | 36.18653 | - 49.54767 | -23.02416 |
| Akaike AIC | -2.471503 | 5.322516 | 2.911287 |
| Schwarz SC | -2.025168 | 5.768851 | 3.357622 |
| Mean dependent | 2.836364 | 18.71364 | 69.00000 |
| S.D. dependent | 0.307905 | 3.800789 | 2.155392 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

**الاستنتاجات**

١- إنَّ مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لا يمكنه قياس التنمية المستدامة قياساً كاملاً لأنه لا يتضمن المتغيرات البيئية في الحسابات القومية من جهة فضلا عن كونه لا يكشف توزيع ذلك الدخل فعلياً بين السكان بالتساوي.

٢- إنَّ الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب اي اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأساس ولو قدر أن يحتسب الميزان التجاري من دون الصادرات النفطية لشكل عجزاً في الميزان التجاري ويرجع سبب الانخفاض الشديد للصادرات العراقية غير النفطية إلى انخفاض أعداد المنشآت الصناعية وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المتردية وتوقف العديد من المنشآت عن العمل وسرقة العدد الآخر منها إضافة إلى تردي اوضاع القطاع الزراعي.

نسبة الاستثمار الاجنبي في العراق هي منخفضة جدا وحتى في بعض الاحيان كانت سالبة مما يدل على هروب الاموال واستثمارها بالخارج.

٣- هناك عوامل عديدة تقف خلف الفقر في العراق منها العقوبات الاقتصادية للمدة من (١٩٩٠-٢٠٠٣) وكذلك الحروب التي خاضها العراق منذ الحرب العراقية الإيرانية إلى حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ والتي أدت إلى تدهور طبيعة المجتمع العراقي فضلاً عن طبيعة النظام السياسي وتعامله مع المجتمع وسوء تصرفه بموارد المجتمع الاقتصادية اما ما بعد الاحتلال فعلى الرغم من التحسن في عموم المستويات المعيشية إلاَّ أن عدم الاستقرار الأمني وما ترتب عليه من تصعيد العنف الطائفي و التهجير القسري للعوائل والاضطرار للنزوح تاركين منازلهم كل ذلك ترتب علية زيادة حدة الفقر في العراق.

٤- ان أهم الاسباب التي ادت إلى زيادة معدلات البطالة في العراق تبني السياسات النقدية و المالية التوسعية في فترة العقوبات الاقتصادية و تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد و كذلك انخفاض الإنفاق على قطاعات التعليم و الصحة فضلاً عن تعرض اغلب المشاريع الإنتاجية العامة و الخاصة إلى الخسائر ومن الاسباب الاخرى هو غياب التنسيق بين التعليم و مخرجاته و سوق العمل و الحروب التي خاضها العراق خلال العقود المنصرمة و الحصار الاقتصادي الدولي الشامل على العراق و الفساد الاداري والمالي الذي انتشر في غالبية مؤسسات الدولة.

٥- ان مؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة تدل على انخفاض الأهمية النسبية لقضايا العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير في العراق بل تدني مستوياتها، وبعد عام ٢٠٠٣ تم إنشاء وزارة العلوم والتكنولوجيا وكان من اهتمامات هذه الوزارة هو وضع أسس لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب موظفي الدولة على استخدام أجهزة الحاسوب أضف إلى ذلك وضع ستراتجية للحكومة الالكترونية.

٧- حقق الإنفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي مستويات مرتفعة جدا وخاصة على مستوى الإنفاق الاستهلاكي، وذلك لتأثر الإنفاق الحكومي بإيرادات النفط التي وفرت للدولة ايرادات مالية هائلة. ومن جملة الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع في مستوى الإنفاق الحكومي هو الحروب التي خاضها النظام وتزايد حجم الإنفاق العسكري العقيم، والدعم الذي تقدمه الدولة بمختلف إشكاله وخصوصا في السنوات الخمس الأولى من العقوبات الاقتصادية (وأحد أشكال الدعم ما يتم تقديمه للمزارعين بقيام الدولة بشراء المحاصيل الزراعية الرئيسية باسعار مجزية منهم لتشجيعهم على توفير الغذاء للسكان في تلك المرحلة)، وكذلك بعد عام ٢٠٠٣ ازدات النفقات الجارية بشكل اكبر نتيجة لإضافة فقرات جديدة الى بنود الموازنة.

٨- إن الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العامة تجعل البلد محكوماً باقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة لان اغلب هذه الإيرادات تأتي من الخارج كذلك تجعل الاقتصاد أكثر عرضة للازمات الاقتصادية التي تحدث في تلك الدول مما تتعرقل مسيرة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

٩- لقد جاء نمو الانفاق على التعليم والصحة منسجما مع نمو الانفاق الحكومي ولكن على الرغم من نمو الانفاق على التعليم والصحة من حيث الحجم وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ الا انه لا يتناسب مع متطلبات التعليم الحديثة التي تستلزم ضبط الجودة وتطوير المهارات للكادر التدريسي وانما كانت هذه الزيادة في النفقات الجارية للتعليم فحسب على شكل اجور ورواتب.

١٠- تبين من خلال اختبار(جوهانسون) ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مع وجود بعض العلاقات السببية فيما بينهم من خلال اختبار السببية (لكرانجر)، في حين ان تحليل انموذج

الانحدار الذاتي ذي المتجه VAR تبين ان هناك علاقة موجبة ضعيفة بين السياسة المالية وبعض مؤشرات التنمية المستدامة وبعضها كان اثرها سلبي.

**التوصيات**

١- توجيه الإنفاق الحكومي بشكل كفوء نحو مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كقطاع التربية والتعليم والصحة والإسكان والخدمات العامة الأخرى بالدرجة الأولى مع التركيز على أهمية ونوعية التعليم والسعي لتطوير المناهج الدراسية واستعمال طرق التعليم الحديثة وتوفير الوسائل المختبرية التي تساعد الطالب في البحث والتطوير.

٢- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم التركيز على مصدر واحد للإيرادات العامة كإيرادات النفط أو الاعتماد بشكل كبير على إيرادات الضرائب وهذا يستلزم من الحكومة تنويع سياساتها الايرادية من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبناء وترميم الصناعات المحلية التي دمرت خلال الحرب وما بعدها والنهوض بالقطاع الزراعي الذي تخلف لمدة من الزمن، وضرورة دعم القطاع الخاص وتحفيزه لاستنهاض الاقتصاد العراقي إلى جانب القطاع العام.

٣- تبني إستراتيجية تنمية سياحية مستدامة تهدف إلى الحفاظ على التراث البيئي والتاريخي والثقافي للعراق عبر إجراءات وبرامج خاصة للقيام بها.

٤- من الضروري ان يكون هناك دمج للاعتبارات البيئية في خطط التنمية وان يكون هناك عمل حقيقي في اصدار القوانين والتشريعات بخصوص تلوث البيئة وتطبيق مبدأ الاثار البيئية للمشاريع الانتاجية الجديدة والقائمة وزيادة التخصيصات المالية الموجهه لمعالجة القضايا البيئية.

٥- اعادة النظر في الضرائب واستخدامها كمورد مالي مهم في تنويع الايرادات وسد العجز في الموازنة وذلك من خلال اتخاذ اجراءات وتشريعات صارمة تحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

٦- تفعيل دور الضرائب في الوصول الى توزيع افضل للدخل و الثروة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلد من خلال التنسيق والتفاعل بين مختلف انواع الضرائب في العراق.